العدد الأول • المجلد الأول • السنة الأولى ٢٠٠١

حولية تعنى بشؤون الآثار والتاريخ والتراث

المسند

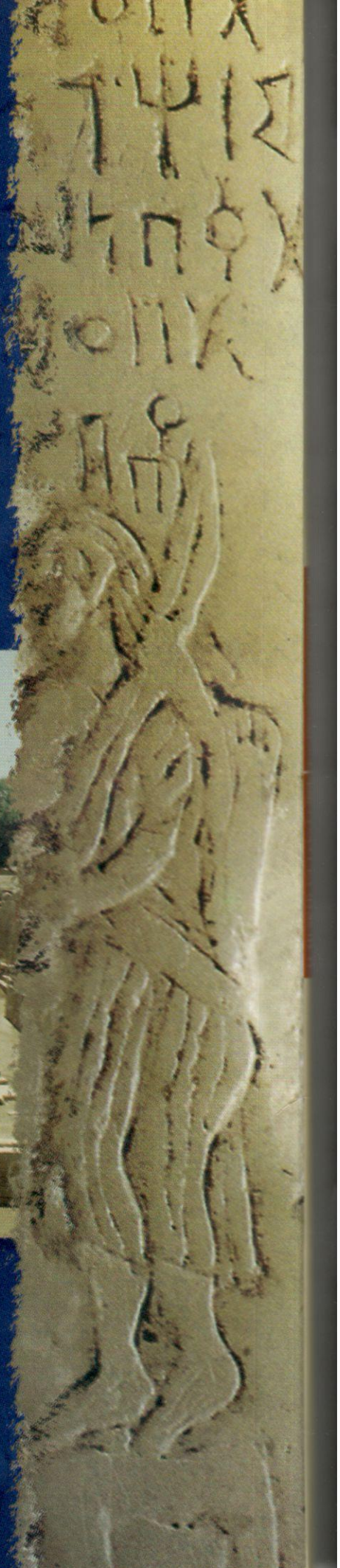

قواعد النشر في الحولية

- أن يكون البحث جديداً ومتميزاً.
- أن لا يكون قد سبق نشره أو مرسلاً للنشر في مجلة أو حولية أخرى، على أن يقدم كاتب البحث تعهداً يؤكد ذلك.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها قائمة المصادر والمراجع والصور والأشكال الايضاحية عن 15 صفحة.
- يشار في النص إلى المصادر والمراجع بكتابة الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات على أن يكون ذلك بين قوسين. ويمكن كتابة الهوامش أسفل الصفحات أو يشار إليها رقماً داخل النص ويتم إجمالها في نهاية الموضوع.
- ترسل البحوث مطبوعة وتزود باسم الباحث أو الباحثين وعنوانه أو عناوينهم الثابتة بالكامل.
- تقبل المجلة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والانجليزية....
- يقدم مع كل بحث ملخص لا يقل عن 150 كلمة ولا يزيد عن 200 كلمة.
- يقدم البحث من نسختين على أن يكون الأصل منها.
- يرافق البحث الصور والأشكال والخرائط الايضاحية. ترسم الأشكال بالحبر الصيني على ورق (كلك)، أما الصور الفوتوغرافية يجب أن تكون عالية الجودة والمعالم فيها واضحة، على أن تعطى الصور والأشكال أرقاماً متسلسلة.
- يطبع البحث على وجه واحد من الورقة، وتأخذ كل ورقة رقمها الخاص، ويثبت فيها الاسم الأخير للكاتب أو أسماء الكتاب.
- بالنسبة للبحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمرات أو الندوات فيشار إلى ذلك في حاشية البحث.
- يوضع خط تحت المصادر والمراجع والمجلات، أما المقالات والأبحاث فإنها تكتب بين فاصلتين مقلوبتين. مثال: عبدالله، يوسف محمد، 1990. أوراق في تاريخ اليمن وآثاره. بيروت، دار الفكر المعاصر.

غالب، عبده عثمان، 1995. "نتائج المسح الأثري في منطقة حضور همدان" الاكليل 23:210-231.

- يرفق البحث بقائمة تحمل ثبتاً كاملاً بالمصادر والمراجع التي تم استخدامها في البحث، مع مراعاة التسلسل الأبجدي في القائمة.
- البحوث التي لا تتوفر فيها شروط النشر لن ينظر فيها.
- لا تعاد المادة غير المنشورة لأصحابها.

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / يوسف محمد عبدالله

رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات

رئيس تحرير حولية المسند

شارع سيف بن ذي يزن / صنعاء - الجمهورية اليمنية

صندوق بريد: 1136

تلفون: 1-276767 (967)

فاكس: 1-275379 (967)

الاشتراك السنوي للمؤسسات

في اليمن: المؤسسات 2000 ريالاً يمنياً

الأفراد 1000 ريال

في البلاد العربية: المؤسسات 20.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 15.00 دولاراً

في البلاد الأجنبية: المؤسسات 30.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 20.00 دولاراً

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. يوسف محمد عبد الله

نائبا رئيس التحرير

أ.د. حسين عبد الله العمري

أ. مطهر علي الإرياني

مدير التحرير

د. عبده عثمان غالب

المحررون

د. مديحه محمد رشاد

د. أحمد يحيى الغماري

د. عبد العزيز بن عقيل

أ. مهند السياني

سكرتارية التحرير

محمد طه الأصبحي

خالد العنسي

حسين العيدروس

الاخراج الفني

سامو برس غروب

التنفيذ

دار الفكر المعاصر - بيروت

الطباعة

مطابع المستقبل - بيروت

Al-Musnad

Editor-in-chief

Yusuf M.Abdallah

Vice-Editor-in-chief

Hussain A. al-Amri

Mutahhar A. al-Iryani

Managing Editor

Abdo O. Ghaleb

Editors

Madiha M. Rashad

Ahmad Y. Ghumari

Abdulaziz B. Aqil

Muhannad al-Sayyani

Technical Production

Samo Press Group

Execution

Dar Al-Fikr Al-Mouaser, Beirut

Printing

Al-Mustaqbal Press, Beirut

الفهرس

الآثار تراث للجميع ____ 2

رسالة امرأة ـ نقش بخط الزبور اليماني ____ 5

ثقافة مجتمعات العصر البرونزي ____ 9

الخطة الشاملة لمشروع تطوير المتحف الوطني بصنعاء (1998م ـ 2003م) ____ 16

نشاط الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات خلال الفترة (98م ـ 99م) ____ 28

مواقع وأدوات من العصور الحجرية في اليمن ____ 45

مطالعات ____ 50

تقرير عن أعمال المسح والتنقيب الأثري في موقع مقولة ____ 52

متحف سيئون ____ 54

وحدة الآثار والحضارة ____ 57

الديانة في اليمن القديم ____ 64

قضايا أثرية ____ 67

الخطة العامة للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ____ 69

أخبار أثرية ____ 79

وثائق: قانون الآثار وتعديلاته ____ 82

* Some Notes on Two Yemeni Contemporary Documents ____ 90

* Canadian Archaeological Mission of the Royal Ontario Museum In Yemen ____ 93

الآثار تراث للجميع

تصدير بقلم الدكتور عبد الملك منصور
وزير الثقافة والسياحة

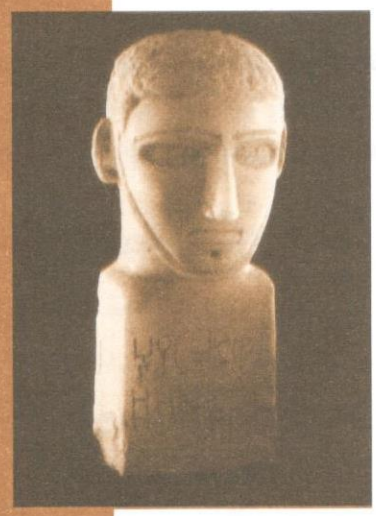

يُعَرّف التراث عادة بأنه جملة عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل إلى آخر ويعكس استمرارية ثقافية على نطاق في مجالي الزمان والمكان. ولا يشتمل فقط على ما يقال أو ما يحكى وإنما يشتمل أيضاً على ما يفعل وما يظهر للعيان. ويمكن تقسيم التراث إلى ثلاثة أقسام:

تراث مادي: وهو ما نسميه بالآثار كالمباني الأثرية وما تكشف عنه الحفريات وما تضمه المتاحف من لُقى متنوعة على اختلاف المواقع وتعدد العصور.

تراث فكري: قوامه ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين ومبدعين كانوا شهوداً على عصورهم وخلفوا لنا مخطوطات ومدونات دالة عليهم.

تراث اجتماعي: قوامه حياة الناس والسجايا وقواعد السلوك وعادات المجتمع والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية ويندرج في ذلك التراث الحرفي والمعماري التقليدي وما أشبه ذلك.

إن تعريف التراث يقتضي بالضرورة أن يشتمل على ذكر دلالتي النقل والحفظ كما هو واضح في صميم معنى التراث لغة فالتراث إرث منقول وشرطة ليبقى تراثاً هو النقل والتوريث.

وإن أي تراث في حقيقة الأمر ليس إلا تراث بالإمكان وليس أكثر من قوة كامنة ومهما كانت كامنة ومهما كان شأن التراث في الماضي فإنه بحاجة إلى الكشف عنه وحمايته وإحيائه وإبرازه وتجديده ليبقى حياً وفاعلاً ليفتح آفاقاً جديدة للناس. وتعتبر الآثار أبرز عناصر التراث الحضاري وأخلدها من خلال التشكيلات المستمرة في الثقافة الأثرية الكلية، وهي أكثر عناصر التراث تمثيلاً للتغيرات الثقافية الداخلية.

فالمخلفات الأثرية هي عبارة عن نتاج لصراع الإنسان مع بيئته وتمثل مقدار الجهد الذي بذله الإنسان لتسخير البيئة لخدمته وهي تتباين بين قوم وآخر باختلاف البيئات والسجايا. ولذلك فإن الآثار الباقية تضحي وثائق مادية لجانب هام من جوانب حضارة الأمة وصورة معبرة عن الذات والهوية، وتذكرنا بتلك القيم التي اهتدى بها أسلافنا، وشواهدها تحيي فينا روح الماضي وتذكي الوعي بأصالته لتكون أساساً فاعلاً من أسس التماسك والترابط في الحاضر والمستقبل.

وهكذا فإن المواطن عندما يحمي آثاره إنما يحمي في حقيقة الأمر ذاته، وحتى يتولد هذا الوعي الحقيقي بالآثار لدى المواطن، فإننا في هذه المرحلة من تاريخ أمتنا ونهضتنا نحتاج إلى نشر هذا الوعي بين الناس على نطاق واسع لتحقيق المعادلة اللازمة، وهي وعي المواطن بأن حمايته للآثار هي حماية للذات وللهوية الوطنية. إذ أن إسهام المواطن في حماية الآثار يتطلب أن يتوفر لدى المواطن وعي بأهمية الآثار. وإيجاد هذا الوعي لديه في هذه المرحلة يتطلب منا نشر هذا الوعي بكثافة وعلم وصدق ليكتسبه كل فرد في المجتمع بكل فئاته وسني أعماره. إن نشر الوعي الآثاري يقتضي وضع خطة شاملة تنفذ على مدى زمني ليس بالقصير وباستعمال الوسائل المختلفة من تعليمية وتثقيفية وتدريبية.

إن المردود لمثل هذا العمل يكون في العادة غير سريع ويحتاج تحقيقه إلى صبر ومثابرة ومتابعة. ومن المعلوم أن حب الآثار ومعرفة قيمتها وتذوق جمالها من الأمور المكتسبة التي تحصل من خلال تقديم المعارف الأثرية الكافية وتعويد المواطن منذ صباه على مشاهدة القطع والمعالم الأثرية ومعاودة النظر إليها ليحصل التذوق الفني والجمالي المطلوب، إلى جانب العمل على توجيه المواطن توجيهاً كافياً نحو حب التراث والإيمان بأهمية الآثار ودورها في نهضة الأمم.

وطرق نشر الوعي الآثاري بين الناس عديدة ربما يقصر المرء عن استيفاء ذكرها وتفصيلها ولكن بالإمكان وضع بعض المعالم المضيئة على الطريق:

أولاً: نشر الوعي الآثاري على مستوى المؤسسات الأثرية المختصة، ويتم ذلك على سبيل المثال من خلال:

1- التوسع في إقامة المتاحف في شتى المناطق قدر الإمكان.

2- نشر وتوزيع المطبوعات الآثارية بصورة مستمرة ومنتظمة بحيث لا يقتصر النشر والتوزيع على الكتب أو المجلات

وإنما تعدُ أيضاً النشرات الصغيرة والملصقات وما أشبه ذلك.

3- تعميم قانون الآثار في شتى المؤسسات الحكومية والشعبية وعلى امتداد الوطن اليمني ليتعرف المواطن على ما ينبغي تجنبه من أضرار أو إتلاف للآثار. وما هي العقوبات التي تترتب على ذلك.

4- العناية بإنشاء أجهزة أمنية (مكتب آثار متخصص) لحماية الآثار تحدد فيها المسؤليات والإجراءات التي تحقق السياسة الأمنية في المحافظة على الآثار من خلال التواجد المؤثر للدوريات الأمنية ومن خلال تطبيق القانون، منعاً للعبث بالآثار وإتلاف المواقع الأثرية وحفاظاً على المعالم التاريخية الهامة.

5- إحاطة المناطق الأثرية قدر الإمكان بأسوار مناسبة لحمايتها مع مراعاة المحافظة على رؤية الآثار وتعزيز الحراسة على ما قد يوجد بها من ثغرات تسمح بدخول تلك المناطق بطرق غير مشروعة. بالإضافة إلى وضع علامات ولوحات دالة عليها.

6 - ينبغي توفير المعدات الحديثة اللازمة كأجهزة الإنذار المبكر والإطفاء الآلي في المتاحف للحد من خطورة السرقة أو التلف وتنمية للواجبات التي تضطلع بها الأجهزة الحكومية والمؤسسات الشعبية في الحفاظ على الآثار وإبرازها.

ثانياً: على مستوى المؤسسات التربوية

1- تأليف كتب التاريخ والتراث للناشئة وتدريسها بأسلوب شيق محبب وبمادة مبسطة حسب سني الدراسة.

2- الاستفادة من الآثار في إعداد وسائل الإيضاح بالمدارس.

3- الاستفادة من المخلفات الأثرية في صياغة الأعمال اليدوية والفنية في المدارس.

4- الإكثار من الرحلات المدرسية لمواقع الآثار القريبة.

5- التركيز في مجلات الأطفال والناشئة على القضايا التراثية والآثارية.

ثالثاً: على مستوى المؤسسات الثقافية والعلمية.

1- اعتماد سبل العلم في الكشف عن التراث الوطني ثم تفسيره لتبيان القيم الإنسانية والحضارية فيه وبشكل موضوعي ومفيد.

2- إعطاء التراث والآثار أهمية خاصة في الجامعات والمعاهد العليا كمدخل لدراسة العلوم والآداب والفنون.

3- الاستفادة من المؤلفات العربية والأجنبية القيمة في مجالات التراث والآثار.

4- وضع المؤلفات المفيدة التيي تبرز آثارنا وتبين ما قدمه تراثنا الوطني وما قدمته حضارتنا العربية والإسلامية في مسيرة الحضارة البشرية.

رابعاً: على مستوى المؤسسات الإعلامية

1- إنتاج أفلام أثرية تثقيفية تجسد القيم الحضارية في التراث.

2- تخصيص صفحة خاصة بالتراث والآثار في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية العامة.

3- الإكثار من الندوات العلمية التلفزيونية الخاصة بتراثنا مع التركيز على الجوانب الإبداعية والإنسانية فيه.

4- الإكثار من البرامج والأحاديث الإذاعية المتعلقة بالآثار شريطة أن تكون بأسلوب مشوق لا يبعث على الملل.

5- إدخال التراث الوطني والمادة الأثرية في برامج الأطفال الإذاعية والتلفزيونية.

خامساً: على مستوى المؤسسات الشعبية وأجهزة الحكم المحلي

1- حث أعضاء هذه المؤسسات على العناية بالتراث والآثار باعتباره ملكاً للأمة وذاكرة لها.

2- التأكيد على دور المواطن في حماية التراث الوطني والآثار.

3- دعم السلطتين الأثرية والمحلية في الحد من النبش والسطو والتهريب للآثار.

4- دراسة أصول القيم الفنية في التراث الوطني ونشرها.

سادساً: على مستوى السياحة والترويج السياحي

1- توجيه الأجهزة السياحية للتركيز على مواطن الحضارة الهامة.

2- إعداد الأدلاّء الأكفاء لشرح القيم التراثية والتعريف بالمعالم التاريخية.

3- إعداد المعارض المحلية والدولية للتعريف بالآثار اليمنية.

4- إعداد المطبوعات ذات الطابع السياحي عن مواقع الآثار ونشرها على نطاق واسع.

5- تشجيع الصناعات الشعبية ذات الطابع التراثي.

6- الإكثار من الملصقات وبطاقات البريد والشرائح الملونة ذات الطابع التراثي وتوفيرها بأسعار معقولة.

7- تنمية الموارد الثقافية لتكون في خدمة العمل الأثري والسياحي.

أهمية تعاون المواطن مع الأجهزة المختصة

ويمكن أن نذكر هنا بعض الأفكار التي تساعد المواطن على تحديد واجباته في هذا المجال بحيث يحصل التكامل بين القانون والوازع الوطني والعناية الرسمية والمبادرات الشعبية.

لابد من تعاون المواطن مع الأجهزة المختصة في حماية التراث الوطني والآثار على اعتبار أن التراث الأثري ملك للأمة حقيقة لا مجازاً وإن اقتناء أي أثر لا يعطي مقتنيها حق التصرف بها كما يشاء، كما أن ملكية الأرض لا تمنح صاحبها حق التصرف في الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها ولا تخوله حق التنقيب أو الحفر فيها بحثاً عن الآثار، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إتلاف الآثار المنقولة وغير المنقولة أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها أو تغيير معالمها أو فصل جزء منها أو تزيينها أو بالكتابة عليها أو حتى لصق إعلانات

وما أشبه ذلك على جدران المعالم التاريخية.

كما يمكن للمواطن أداء دور هام في الحفاظ على الآثار إذا ما قام بإبلاغ الجهات المختصة فوراً عن أي موقع أثري أو لقية تكتشف صدفة خلال الاشتغال بالفلاحة أو البناء أو ما شابه ذلك. إذ أن هناك بعض المواقع التي ما زالت مجهولة، ولم تسجل في الخريطة الأثرية ولم يحدد وضعها القانوني، ولم تميز بعلامات أو تصان بأسوار، ولم تبلغ السلطات المحلية في المنطقة المعنية بالوثائق الخاصة بالموقع، نظراً لأنه مجهول، وبالتالي فإن التبليغ السريع يساعد على إنقاذ الموقع قبل تدميره بقصد أو بدون قصد من مواطن ربما لم يتعمد التخريب والإتلاف وإنما فوجئ به في حقله أو في حمى منزله وهكذا. ورغم أن كل موقع أثري مهما صغر مهم بالنسبة للأثري فإن إنقاذ ذلك الموقع الصغير قبل فوات الأوان قد يسعف على معرفة حلقة ناقصة من حلقات التاريخ اليمني ويلقي ضوءاً جديداً على ما هو مجهول من حقائق الماضي.

إن تعاون المواطن في مثل هذه الحالة يعتمد إلى حد كبير على وعيه الأثري وحسه الوطني بحيث يتجاوز مصلحته المباشرة إلى ما هو في إطار المصلحة العامة. لقد كان بإمكانه أن يسكت عن ذلك ويسوّي أرض الموقع مخفياً معالم الأثر، وقد لا يعلم بذلك أحد، وتندثر حينئذ صفحة من صفحات الماضي هي ملك للأمة كلها، بسبب غفلة المواطن أو إهماله أو قل أنانيته.

ينبغي تعاون المواطن في تجنب المساس بأي موقع أثري ظاهر عثر عليه في أرضه أو ضمن ممتلكاته، وعليه ترك مسألة الحفر للجهات المختصة والعلماء والأثريين المحترفين، ذلك لأن قيمة الموقع الأثري بل وقيمة أية لُقى أثرية هي في التعرف عليها من المختصين في موضعها الأصلي، بحيث يتسنى درس العلاقات القائمة بين الأثر وما جاوره وفي مكانه من الطبقات الأثرية. إن الأثر صغيراً كان أو كبيراً يفقد الكثير من قيمته إن جهل مكانه أو تعرض للتغيير والنقل. وقد قيل إن عمل عالم الآثار الذي ينقب عن كنوز الماضي يشبه عمل سارق الآثار الذي يفتش بدوره عن تحف قديمة مدفونة غير أن الفرق بينهما يكمن في أن الأثري عندما يعثر على لقية أثرية خلال الحفر لا يسرع في أخذها وإنما يجلس بجانبها ويتأملها ملياً ثم يودعها برفق في مكان آمن أما سارق الآثار فإنه سرعان ما يختطفها من مكانها بعد أن يتلف موقعها وينطلق بها مسرعاً قبل أن يعرف أهميتها إلى مكان آخر.

ينبغي تعاون المواطن في تسجيل أي مقتنيات أثرية أو مخطوطات لديه معالجهات المختصة في السلطة الأثرية حرصاً على حصر ممتلكات الوطن الثقافية وتسهيلاً لدراسة العلماء لها. وما دامت الآثار معلومة ومدونة في السجل الأثري الوطني يصعب تسربها إلى الخارج، وإذا ما حدث ذلك لا قدر الله فإن استعادة ملكيتها تصبح أكثر احتمالاً، ويصبح منطق المطالبة بها أقوى حجة.

ينبغي تعاون المواطن في الامتناع عن بيع أو تهريب أي قطعة أثرية لديه، واقتصار التعامل بشأنها على هيئة الآثار إيثاراً للمصلحة الوطنية وحرصاً على بقاء القطعة الأثرية في الوطن، حتى لو كان ذلك بمكافأة زهيدة. والبديل هو بيعها للصوص الآثار وشبكات التهريب، وبالتالي فقدان الوطن لتلك القطعة الثمينة لتحتل موقعاً نافهاً في منزل أحد الأثرياء في العالم. وكثير من المواطنين يهدون ما لديهم من الآثار إلى المتاحف الوطنية وتسجل مبادرتهم تلك في سجل التقدير والشرف، بحيث يبقى صنيعه ذاك مأثره يحمد عليها كمواطن صالح، ويتردد صداها في آذان الأجيال القادمة. ○

al-Musnad

Journal of Antiquities

History & Cultural Heritage of Yemen

Vol. 1 • No.1 • 2001